ISSN: 3079-062X
مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index

الانقسام السياسي والمؤسساتي وأثره على بناء الدولة في ليبيا في الفترة الممتدة بين (2015- 2025)

د .عبدالله عبدالسيد الطنطاني*
قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد العجيلات ، جامعة الزاوية ، ليبيا
a.tantani193,@ gmail com

تاريخ الارسال 2026/4/1م تاريخ القبول 2026/5/5م

Political and Institutional Division and Its Impact on State-Building in Libya During the Period (2015–2025)

Dr. Abdullah Abdulsid Al-Tantani

Study Summary

This study examined the impact of political and institutional division in Libya during the period 2015–2025 on internal stability and prospects for state-building, focusing on the institutional performance of executive, oversight, and security agencies and its reflection on political legitimacy and policy effectiveness. The study was based on the hypothesis that the division in centers of power and legal authorities weakened the state's ability to exercise its sovereign functions and contributed to the politicization of institutions, turning them into tools in the political conflict instead of performing their professional roles.

The study adopted a descriptive analytical approach, supported by a case study of regulatory agencies and some security institutions, through the analysis of official documents, international reports, and legislation issued by competing authorities, in addition to tracking patterns of institutional practice under dual legitimacy. The results showed that the division was not limited to the political level, but extended to the administrative and

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC

regulatory structure, leading to conflicting decisions, weak coordination, dysfunctional accountability mechanisms, and declining public confidence in state institutions.

The study concluded that the continuing institutional division represents a structural obstacle to achieving stability and state-building, and that any political path that is not accompanied by effective institutional unification and comprehensive administrative and security reform will remain limited in impact and susceptible to reversal.

ملخص الدراسة:

تناولت هذه الدراسة أثر الانقسام السياسي والمؤسساتي في ليبيا خلال الفترة (2015–2025) على الاستقرار الداخلي وآفاق بناء الدولة، مع التركيز على الأداء المؤسسي للأجهزة التنفيذية والرقابية والأمنية، وانعكاس ذلك على الشرعية السياسية وفعالية السياسات العامة، وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن الانقسام في مراكز السلطة والمرجعيات القانونية أدى إلى إضعاف قدرة الدولة على ممارسة وظائفها السيادية، وأسهم في تسييس المؤسسات وتحويلها إلى أدوات في الصراع السياسي بدل قيامها بأدوارها المهنية.

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، مدعومًا بدراسة حالة للأجهزة الرقابية وبعض المؤسسات الأمنية، من خلال تحليل الوثائق الرسمية، والتقارير الدولية، والتشريعات الصادرة عن السلطات المتنافسة، إضافة إلى تتبع أنماط الممارسة المؤسسية في ظل ازدواجية الشرعية ،وأظهرت النتائج أن الانقسام لم يقتصر على المستوى السياسي، بل امتد إلى البنية الإدارية والرقابية، مما أدى إلى تضارب القرارات، وضعف التنسيق، وتعطّل آليات المساءلة، وتراجع ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة؛

وقد خلصت الدراسة إلى أن استمرار الانقسام المؤسسي يمثل عائقًا بنيويًا أمام تحقيق الاستقرار وبناء الدولة، وأن أي مسار سياسي لا يواكبه توحيد فعلي للمؤسسات وإصلاح إداري وأمني شامل سيظل محدود الأثر وقابلًا للانتكاس.

مقدمة.

منذ سنة 2011 ، عرفت ليبيا تحولات سياسية وأمنية عميقة رافقت مرحلة ما بعد سقوط النظام السابق، حيث دخلت البلاد في مسار انتقالي معقد اتسم بضعف مؤسسات الدولة، وتعدد مراكز السلطة، وتنامي أدوار الفاعلين من غير الدول، وقد أدى الانتقال

السريع إلي التعددية في ظل غياب المؤسسات القانونية القادرة علي إدارة المرحلة والإشراف على سلامة مراحلها ،إلي نتائج عكسية ،تمثلت في التعدد القبلي ،المناطقي ، الديني ،والايديولوجي؛ الأمر الذي أوجد حالة من الصراع الداخلي بين الأطراف المتصارعة التي تملك المال والسلاح تدعمها أطراف إقليمية ،ودولية زادت من حدة الصراع ،واتساع رقعة الخلافات فيما بينها.

إن الانقسامات السياسية في ليبيا ،والتي ترجع جذورها إلي 2011، أدت إلي تعدد الرؤى ،وتباين وجهات النظر ،وتقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة ،وفتح الباب أمام التدخل الخارجي من قبل الدول والمنظمات ، مما زاد من هوة المشكلة وضاعف من المكونات المتصارعة والمختلفة في داخل ليبيا ؛

لقد مثّلت سنة 2015 نقطة تحول مفصلية ، مع توقيع الاتفاق السياسي الليبي، الذي كان يُفترض أن يشكل إطارًا لإنهاء الصراع وتوحيد المؤسسات، إلا أن نتائجه العملية أسهمت في ترسيخ الانقسام بدل إنهائه

وخلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2025، شهدت ليبيا حالة غير مسبوقة من الانقسام السياسي والمؤسساتي، تمثلت في تعدد الحكومات، وانقسام السلطة التشريعية، وازدواجية المؤسسات السيادية (كالجيش، المصرف المركزي، والمؤسسات الرقابية)، الأمر الذي انعكس سلبًا على مشروع بناء الدولة، وأضعف قدرة النظام السياسي على أداء وظائفه الأساسية، وعلى رأسها فرض الأمن، وتقديم الخدمات، وتحقيق التنمية، وترسيخ الشرعية

ثانيًا- إشكالية الدراسة:

تنطلق الدراسة من إشكالية رئيسية مفادها:

كيف أسهم الانقسام السياسي والمؤسساتي في ليبيا خلال الفترة (2015–2025) في عرقلة عملية بناء الدولة ،وإضعاف مؤسساتها السياسية والأمنية والاقتصادية؟

ثالثًا- أسئلة الدراسة:

* كيف أنعكس الانقسام السياسي والمؤسساتي على مشروع بناء الدولة والاستقرار السياسي ؟

* ما المقصود بالانقسام السياسي والمؤسساتي في الحالة الليبية؟

* ما العوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت في تعميق الانقسام السياسي والمؤسساتي في ليبيا خلال الفترة الممتدة بين 2015- 2025؟

لماذا فشلت محاولات توحيد المؤسسات رغم كثافة المبادرات الدولية؟ *

رابعًا- فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضيات **الآتية:**

*- كلما زاد الانقسام السياسي والمؤسساتي ،كلما تناقصت فرص الوصول إلي بناء الدولة ،وترسيخ مؤسساتها في ليبيا.

* لقد أسهم غياب الدستور الموحد في تعميق الصراع ،وتكريس ازدواجية المؤسسات وتضارب الصلاحيات والشرعية.

* لقد كان للتدخلات الأجنبية الأثر الفعال في إطالة عمر الأزمة واتساع رقعة الخلافات بين الأطراف المتصارعة بما يخدم مصالحها.

أولا: أهمية الدراسة.

إن استمرار الانقسام السياسي والمؤسساتي في ليبيا لم يكن مجرد خلاف سياسي عابر، بل تحوّل إلى بنية مستدامة للأزمة، غذّتها عوامل داخلية مثل الصراع على الشرعية والموارد، وعوامل خارجية أبرزها التدخلات الإقليمية والدولية المتباينة المصالح ،وتكتسب دراسة هذا المفهوم أهمية خاصة في حالة ليبيا، حيث تزامن انهيار السلطة المركزية بعد سنة 2011 مع بروز انقسامات سياسية حادة، سرعان ما تحولت إلى انقسامات مؤسساتية عميقة، أثّرت بصورة مباشرة في مسار بناء الدولة، وأعاقت عملية الانتقال السياسي ؛وعليه تكتسب دراسة الانقسام السياسي والمؤسساتي وأثره على بناء الدولة الليبية أهمية علمية وعملية لفهم أسباب تعثر الانتقال السياسي ،وتشخيص معوقات بناء الدولة الحديثة..

1- الأهمية العلمية.

* تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية العربية حول قضايا بناء الدولة في الدول الهشة.

* تقدم تحليلًا نظريًا وتطبيقيًا لمفهوم الانقسام المؤسسي في السياق الليبي .

* تشكّل مرجعًا للباحثين في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية

2- الأهمية العملية

* تساعد صانعي القرار على فهم جذور الأزمة السياسية والمؤسساتية.

* تقديم تشخيصَ علميي لمعوقات بناء الدولة ؛يمكن الاستفادة منه في مسارات الإصلاح.

* تبرز ضرورة توحيد المؤسسات كمدخل للاستقرار السياسي في ليبيا.

خامسا- منهجية الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي لوصف وتحليل ظاهرة الانقسام السياسي والمؤسساتي في ليبيا ، وتتبع تطور الأحداث خلال الفترة الزمنية الممتدة بين (2015–2025).

سادسا- حدود الدراسة:

1.- الحدود الزمنية

تغطي الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2015 حتى سنة 2025.

2- الحدود المكانية.

تنحصر الدراسة في الإطار الجغرافي للدولة الليبية.

3.-الحدود الموضوعية:

تركز الدراسة على الانقسام السياسي والمؤسساتي وأثره على بناء الدولة، دون التوسع إلا بقدر ما يخدم موضوع البحث .

أولا- المبحث الأول: مفهوم الانقسام السياسي والمؤسساتي:

تعد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من الظواهر الحديثة في دراسة العلوم السياسية على اعتبارها لم تأخذ حيزها من الاهتمام بشكل أكاديمي إلا بعد النصف الثاني من القرن العشرين حيث ظهرت الدول الحديثة الاستقلال في العالم النامي، وظهرت معها في الوقت ذاته إشكالات وأزمات عدم الاستقرار السياسي بسبب جملة من العوامل التي ترد إلى طبيعة التكوين الثقافي والاجتماعي لهذه الدول، أضف إلى ذلك أن بعض الدول التي تتميز بدرجة أقل من التنوع (السوسيو- ثقافي) أخذت تعاني أيضاً من مظاهر عدم الاستقرار السياسي وهي في طور الأنتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث و(المعصرن).

ومما لاشك فيه أن (عدم الاستقرار) في الظواهر الاجتماعية بشكل عام ومجرد يعبر عن غياب الثبات في خصائص وصفات هذه الظاهرة، بحيث أن الظاهرة تكتسب صفات جديدة وتفقد بعضها وهو ما يعطي الانطباع باستمرارية التحول والتغيير من حالة إلى أخرى خلال فترات زمنية قد تطول أو تقصر تبعاً للعوامل المسببة لظاهرة عدم الاستقرار، وعدم الاستقرار كظاهرة مجتمعية يمكن أن يُقسم إلى عدة انواع: مثل **عدم الاستقرار السياسي، عدم الاستقرار الاقتصادي**،...الخ، وعلى الرغم من أنه لكل حالة مسبباتها وعواملها الفاعلة ألا أن أكثر من عامل يمكن أن يوجد في أكثر من نوع، كذلك من النادر في بعض الأحيان أن يوجد نوع واحد من عدم الاستقرار لأنه غالباً ما

يؤدي وجود أحدهما إلى التأثير في الأخر فعدم الاستقرار الاقتصادي يولد عدم الاستقرار الاجتماعي وهكذا.

إن مفهوم الانقسام السياسي والمؤسساتي هو تشرذم السلطة ،ووضع القرار بين كيانات متنافسة سياسيا ،وعسكريا داخل الدولة الواحدة مما يؤدي إلي إضعاف المؤسسات الرسمية ،وعدم القدرة على بسط سيادة الدولة الموحدة ، والتأثير سلبا على الأمن والاقتصاد وبناء الدولة ، ويجعل الاستقرار هشا ومبنيا على توازن المصالح ،بدلا من التوافق الوطني ؛ ويتنوع مفهوم الانقسام السياسي على سبيل المثال وليس الحصر على النحو **التالي:**

1- مفهوم الانقسام السياسي.

* **تعدد الشرعيات:** وجود سلطات سياسية متعددة (برلمان ،حكومات ظل ، قوى عسكرية متعددة) ،تتنازع مما يعطل عمل مؤسسات الدولة المركزية.

* **غياب التوافق:** استبدال الحوار السياسي ،والمشروع الوطني بمنطق الغنيمة والمصالح الضيقة ،والتحالفات العسكرية.

* **تضارب الرؤى:** اختلاف جذري في التوجهات السياسية بين الأطراف المتنازعة مما يعيق بناء سياسة خارجية موحدة ،ويجعل الدولة حاضرة غائبة دوليا.

* **يعرف ميرسون** عدم الاستقرار السياسي **بأنه** " الحالة التي لم يعد فيها الصراع الاجتماعي منظماً بصورة مناسبة بواسطة آليات مؤسساتية متكاملة للنظام الاجتماعي مما يؤدي إلى انحسار سريع ومتطرف في بنية العلاقات الاجتماعية .(1)

* أما (**جونسون**) فيرى أن عدم الاستقرار السياسي يحصل عندما تكون المؤسسات السياسية في مجتمع معين غير فاعلة في تلبية مطاليب الجماهير أو الاستجابة لأمالهم مما يفضي إلى حالة من النفور السياسي بدرجات مختلفة من الشدة "، وتبعا لذلك يعرف (**جونسون**)عدم الاستقرار السياسي **بأنه** " حالة من النزاع بين الحكومات والجماعات التي تمثل قوى اجتماعية منافسة لها، وغالباً ما يكون التعبير عن هذا النزاع من خلال أعمال العنف العلنية كدلالة على التطرف السياسي من اجل زعزعة الوضع القائم.(2)

2- مفهوم الانقسام المؤسساتي.

* **شلل المؤسسات:** ضعف قدرة المؤسسات (القضائية ،التشريعية ،التنفيذية) ، على العمل بفعالية بسبب الصراعات السياسية ،وتداخل السلطات ،وازدواجية القرارات.

* **تسييس الريع:** استخدام عائدات الموارد (مثل النفط) ، لتمويل النفوذ بدلا من دعم بناء المؤسسات المستقرة والمستقلة.

* **فقدان السيادة:** تراجع سلطة الدولة على أراضيها ،ومؤسساتها مما يسمح بانتشار الفوضى ،وتزايد التهديدات الأمنية والاقتصادية، حيث تكون للانقسام السياسي والمؤسساتي اثار وخيمة على سيادة الدولة وقدرتها على ادارة مواردها ، وبسط نفوذها ، وتحقيق الأمن ،والحفاظ على مواردها ،وحماية حدوده وأمنها الداخلي والخارجي ؛ ومن هذه **الأثار:**

* **تراجع السياسة الخارجية:** الانشغال بالداخل يؤدي إلي تراجع الدور الخارجي ،والاعتماد على الحلفاء الخارجيين الأمر الذي يعمق الانقسام ويمدد الأزمة.

* **تعطيل بناء الدولة:** صعوبة إقرار دستور دائم وتشكيل حكومات فعالة بسبب الخلافات حول قوانين الانتخابات والتمثيل.(3)

* **تفكك الدولة** : تآكل الدولة من الداخل ،وتحول لحظات التغيير إلى الفوضي بدلا من المرحلة الانتقالية المنظمة.

باختصار الانقسام السياسي يغذي الشلل المؤسساتي ،وكلاهما يؤدي إلي استمرار الازمة ،وعدم القدرة على بناء دولة قادرة على خدمة مواطنيها.

المبحث الثاني: العلاقة بين الانقسام السياسي والمؤسساتي.

واجهت ليبيا بعد 2011، تحديات جسيمة في بناء مؤسسات حديثة وقادرة على احتكار الشرعية والسيادة ؛فقد أدى غياب المؤسسات إلي فراغ سياسي استغله الفاعلون المحليون ،والاقليميون مما جعل من ليبيا ساحة مفتوحة للصراع على السلطة وتصفية الحسابات الشخصية وتحقيق المصالح الخاصة.

لقد كان لغياب الدستور الدائم ،والمؤسسات القضائية والتشريعية الفعالة إلي إستفحال حالة من الفراغ الدستوري ،والسياسي الذي أدى إلي ضعف قدرة الدولة على بسط نفوذها على مكونات الدولة ومفاصلها ،وفتحت المجال أما الجماعات المسلحة ،والقوى الجهوية ،والقبلية لتشكيل مراكز نفوذ موازية.

لقد أظهرت التجربة الليبية ان عملية بناء المؤسسات لا تقتصر على إنشاء الهياكل الشكلية ؛ بل تتطلب توافقا سياسيا ،ومجتمعيا حول قواعد اللعبة السياسية وهو ما فشلت فيه النخب الليبية المتنازعة على السلطة.

ان الانقسامات الايديولوجية والجهوية إلي جانب التدخلات الخارجية شكلت عوائق كبرى أمام مسار بناء مؤسسات شرعية موحدة ،وهو ما أنعكس على تكرار الأزمات السياسية ،وفشل محاولات إجراء انتخابات وطنية (4).

ان غياب الأسس التعاقدية لبناء الدولة ،وتغليب منطق الغلبة والسلاح على التوافق الوطني أفرغ المؤسسات من مضمونها ،وأدى إلي انتاج دولة هشة غير قادرة على

الاستجابة لتحديات الأمن والتنمية ،وبالتالي فان بناء مؤسسات الدولة في ليبيا ليس مجرد مسألة فنية ،أو إدارية بل هو رهان سياسي واخلاقي يتطلب معالجة جذور الانقسام ،وصياغة مشروع وطني جامع يتجاوز منطق الغنيمة والهيمنة(5) .

ان العلاقة بين الانقسام السياسي والمؤسساتي هي علاقة تغذية متبادلة وتآكل مستمر؛ فالانقسام السياسي (خلافات النخب، صراع المصالح)، يضعف المؤسسات ويجعلها غير فعالة، بينما ضعف المؤسسات وعدم استقلاليتها (خاصة في الدول الريعية)، يغذي الانقسام السياسي ويُعمّق الأزمة، مما يؤدي إلى تضاعف الأزمة وتفكك الدولة، كما حدث في ليبيا حيث أدى الانقسام إلى ازدواجية السلطة وتجميد عمل المؤسسات وارتكان الأطراف للقوى الخارجية، مما يعيق بناء دولة قوية، وتصبح المؤسسات أداة في الصراع بدلاً من أن تكون إطارًا للحكم .

تُعدّ العلاقة بين الانقسام السياسي والانقسام المؤسساتي من القضايا المركزية في دراسات بناء الدولة والانتقال السياسي، لا سيما في الدول التي تشهد تحولات جذرية عقب انهيار الأنظمة السلطوية أو اندلاع النزاعات الداخلية ،فغالبًا ما لا يقتصر الصراع في هذه السياقات على التنافس بين الفاعلين السياسيين، بل يمتد ليصيب بنية الدولة ذاتها، عبر إضعاف مؤسساتها أو تفكيكها أو ازدواجها. ومن ثمّ، فإن فهم طبيعة العلاقة بين الانقسام السياسي والانقسام المؤسساتي يُعدّ مدخلًا أساسيًا لتفسير تعثر مسارات الاستقرار وبناء الدولة .

إن العلاقة بين الانقسام المؤسسي والسياسي هي علاقة جدلية ومتبادلة؛ فالانقسام السياسي يغذي الانقسام داخل المؤسسات (بتسييسها وتشرذمها)، ويُضعفها، بينما يؤدي ضعف المؤسسات وعدم استقرارها إلى تعميق الأزمة السياسية ويحول دون بناء شرعية موحدة، مما يخلق دائرة مفرغة من عدم الاستقرار تؤثر على كافة جوانب الدولة كالأمن والاقتصاد والخدمات، وتعيق عملية بناء الدولة نفسها.

وتكتسب هذه الإشكالية أهمية خاصة عند تطبيقها على حالة ليبيا، حيث أفضت الانقسامات السياسية الحادة إلى انقسام مؤسسي عميق، انعكس سلبًا على أداء الدولة ووحدتها وقدرتها على فرض السيادة وتقديم الخدمات(6).

أولًا ـ الإطار المفاهيمي للعلاقة بين الانقسامين:

يُشير الانقسام السياسي إلى حالة من التنافس الحاد وغير المنظّم بين قوى سياسية متعددة على السلطة والشرعية، في ظل غياب قواعد دستورية توافقيّة تضبط هذا التنافس.

أما الانقسام المؤسساتي، فيُقصد به حالة الازدواج أو الشلل التي تصيب المؤسسات الرسمية نتيجة خضوعها لهذا الصراع السياسي، بما يؤدي إلى تعطّل وظائف الدولة الأساسية.

ولا يمكن النظر إلى هذين المفهومين بوصفهما ظاهرتين منفصلتين، بل إنهما مرتبطتان بعلاقة تفاعلية جدلية، حيث يُغذّي كل منهما الآخر ضمن حلقة مفرغة تُعمّق الأزمة السياسية وتُقوّض فرص الاستقرار.

ثانيًا ـ الانقسام السياسي بوصفه سببًا للانقسام المؤسساتي:

كيف يؤثر الانقسام السياسي على المؤسسات؟

الانقسام السياسي يغذي الانقسام المؤسساتي عبر تسييس المؤسسات) مثل البرلمان والمصرف المركزي)، مما يؤدي إلى ازدواجية السلطة وتضارب القرارات، ويعطل عملها الأساسي، ويضعف ثقة المواطنين بالدولة، ويحول الموارد للمصالح الفئوية بدلاً من الخدمات العامة، ويُنشئ مؤسسات متوازية (كإدارات نفط ومال متنافسة)، مما يفكك الدولة ويجعلها غير قادرة على تحقيق الاستقرار؛ ويُعدّ الانقسام السياسي العاملَ الرئيس في نشوء الانقسام المؤسساتي، وذلك من خلال عدة **آليات:**

تسييس المؤسسات العامة:

يؤدي الصراع السياسي إلى إخضاع المؤسسات الرسمية لولاءات سياسية متنافسة، فتتحول من أدوات لخدمة المصلحة العامة إلى أدوات للصراع والنفوذ، ما يُفقدها استقلاليتها وحيادها الوظيفي.

تعدد الشرعيات وتضارب الصلاحيا

عندما تدّعي قوى سياسية مختلفة امتلاك الشرعية، تسعى كل جهة إلى إنشاء مؤسسات موازية أو السيطرة على القائم منها، وهو ما يؤدي إلى ازدواجية المؤسسات، وتضارب القرارات، وشلل الدولة.

تعطيل الأطر الدستورية والقانونية

يُفضي الانقسام السياسي إلى تعطيل إقرار الدستور والقوانين المنظمة للعلاقة بين السلطات، ما يفتح المجال أمام التفسير الانتقائي للنصوص القانونية، ويُضعف منطق الحكم المؤسسي.(7)

زدواجية القيادة وصنع القرار ،وتضارب القرارات.

يؤدي الصراع السياسي إلى وجود هيئات متنافسة (حكومتين، مجلسين، إلخ)، مما يسبب تجميد العلاقات الخارجية والداخلية وغياب التنسيق ؛ فكل جهة سياسية تحاول فرض رؤيتها، مما يؤدي إلى قرارات مالية واقتصادية متضاربة، مثل طباعة عملات متنافسة، وإغلاق منابع النفط، مما يضر بالاقتصاد والمواطنين.

التحول مؤسسات الدولة إلى أدوات للصراع

حيث يتم استخدام المؤسسات (الأمنية والعدلية) لخدمة مصالح فصائل متصارعة بدلاً من خدمة الصالح العام، مما يفكك النظام القانوني والأمني.

إضعاف الكفاءات والحياد

وذلك من خلال استبدال الكفاءات المهنية بالولاءات السياسية، وتصبح المؤسسات أضعف وأكثر عرضة للابتزاز السياسي والتدخل الخارجي.(8)

ثالثًا ـ الانقسام المؤسساتي كعامل معزّز للانقسام السياسي:

يعد الانقسام السياسي من أخطر الأزمات التي تهدد كيان ،ووحدة الدولة الليبية خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المالية ،والاقتصادية ،والعسكرية ،والتي عمقت غياب الرؤية الواحدة التي تدرك استراتيجيات الأمن القومي في كامل أبعادها.

إن وجود مؤسستين بنكيتين زاد من الصعوبات المعيشة لليبيين نتيجة التضخم ،والاسواق الموازية ،وكذلك تدمير قيمة الدينار الليبي عن طريق طباعة العملة ،وغياب الرؤية الاقتصادية لمعالجة أزمة السيولة ،وأزمة الاغلاق المتكرر لمنابع البترول ،وتوظيفها من أجل الابتزاز السياسي ،وتعظيم المصالح الجهوية والفئوية.

إن الوضع الأمني يعكس نفسه بقوة أمام المشهد العام ؛فهو يتغذى من الأزمة الليبية ،وتغذيه في نفس الوقت من خلال استمرار ،وتفاقم حالة انعدام القانون ،والنظام وانتشار الجماعات المسلحة ،والقرارات المحدودة لقطاعي الأمن والعدالة وانقسام القوات المسلحة.(9)

إن طبيعة الحالة الأمنية في الواقع هي متغير بشكل دراماتيكي الأمر الذي يتصعب معه رسم خارطة ثابتة للصراعات بين الفرقاء الليبيين ؛فالمشهد بالرغم من هذه السنوات الطويلة مازال يتبلور ؛ناهيك عن ان الصراعات تتعدد ملامحها ،وسوف تترك بصماتها على عملية صياغة الدستور ؛ومن المتوقع ان يصبح التوزيع في المستقبل للسلطة ،والنفوذ أحد أعنف الخلافات بالإضافة إلي قضايا نظام اللامركزية ،والنظام الفيدرالي ،وحقوق الاقليات العرقية .

إن صعوبة الاتفاق على انشاء دولة مركزية فاعلة يؤطرها دستور يلقى القبول ،ويحصل على الشرعية ،ويوحد مؤسسات البلد ،ويجعل سلطة الاكراه بيد الدولة هو الملمح العام الذي يمكن رصده وتحليله ؛وفي ذات الوقت تعاني المؤسسات الليبية من غياب المهنية ،فهي تعتمد على الشخصنة والأدلجة ولا تؤمن بعلوية القانون والدولة المدنية ؛ناهيك عن ان الجماعات المسلحة الليبية يتم توظيفها من الطبقة السياسية التي تنفذ اجندات إقليمية ودولية ؛ وفي المقابل، لا يقف الانقسام المؤسساتي عند كونه نتيجة للانقسام السياسي، بل يتحول إلى عامل فاعل في تعميقه واستمراره، وذلك **عبر:**

1- **إضعاف شرعية النظام السياسي**
2- يؤدي فشل المؤسسات في أداء وظائفها إلى تآكل ثقة المواطنين في الدولة، وتعزيز نفوذ الفاعلين غير الرسميين، ما يُضعف شرعية السلطة السياسية ويُغذّي الصراع.
3- **إدامة الصراع على الموارد**
4- يخلق الانقسام المؤسساتي بيئة تنافسية حول السيطرة على الموارد العامة، خاصة في الدول الريعية، حيث تتحول المؤسسات الاقتصادية والمالية إلى أدوات للصراع السياسي.

3- إعاقة التسويات السياسية

في ظل مؤسسات منقسمة أو مشلولة، تغيب الجهة القادرة على تنفيذ الاتفاقات السياسية أو ضمان الالتزام بها، ما يؤدي إلى فشل المبادرات السياسية وإعادة إنتاج الأزمة.

رابعًا: العلاقة الجدلية بين الانقسامين في الدول الهشة

تتسم العلاقة بين الانقسام السياسي والمؤسساتي في الدول الهشة بطابع جدلي دائري؛ إذ يبدأ الصراع سياسيًا، ثم ينتقل إلى المؤسسات، ليعود مرة أخرى ويُغذّي الانقسام السياسي بشكل أعمق. وتُفضي هذه الحلقة المفرغة إلى إضعاف قدرة الدولة على أداء وظائفها الأساسية، وفي مقدمتها:

* فرض الأمن.
* تقديم الخدمات.
* إدارة الموارد.
* حماية السيادة.

وتُظهر التجارب المقارنة أن غياب سلطة مركزية قادرة على فرض قواعد اللعبة السياسية، واحتكار العنف المشروع، يُعدّ شرطًا أساسيًا لاستمرار هذا النمط من الانقسام.(10)

خامسًا ـ انعكاسات الانقسام السياسي والمؤسساتي على مسار بناء الدولة:

أن الانقسام السياسي والانقسام المؤسساتي يشكلان ظاهرتين متلازمتين في سياق الدول الهشة، حيث تقوم العلاقة بينهما على التأثير المتبادل وإعادة الإنتاج المستمر للأزمة ؛فغياب التوافق السياسي يؤدي إلى تفكيك المؤسسات، في حين يسهم ضعف المؤسسات في تعميق الصراع السياسي وإدامته ، ومن ثمّ، فإن أي مسار جاد لبناء الدولة لا يمكن أن ينجح دون معالجة متوازية للانقسامين، عبر بناء شرعية سياسية جامعة، وإعادة توحيد المؤسسات على أسس قانونية ودستورية واضحة ؛ حيث يُخلّف التفاعل بين الانقسام السياسي والمؤسساتي آثارًا عميقة على مشروع بناء الدولة، من **أبرزها:**

- **تعطيل بناء المؤسسات الدائمة،** واستمرار الهياكل الانتقالية الهشة.
- **فشل الانتقال الديمقراطي** نتيجة غياب بيئة مؤسسية مستقرة.
- **تآكل السيادة الوطنية** ،وتزايد التدخلات الخارجية.
- **تحول الدولة إلى ساحة صراع مفتوح** بدل كونها إطارًا جامعًا للتسوية والتوافق.

كيف يؤثر الانقسام السياسي على المؤسسات؟

- **تفكيك وتشرذم المؤسسات :** تتحول المؤسسات الرسمية (وزارات، بنوك، جيش) إلى أدوات في يد الأطراف المتصارعة، أو تنقسم هي نفسها (مثل المصرف المركزي وديوان المحاسبة في ليبيا).
- **شلل صنع القرار :** يمنع الانقسام من بناء سياسة خارجية فاعلة أو اتخاذ قرارات اقتصادية موحدة، وتصبح الدولة عاجزة عن إدارة شؤون مواطنيها.
- **تسييس المؤسسات :** يتم استقطاب الكفاءات بناءً على الولاءات وليس الكفاءة، وتصبح المؤسسات أداة للابتزاز السياسي، مما يفرغها من مضمونها الفعلي.
- **إعاقة بناء الدولة :** يعيق الانقسام السياسي إقرار الدستور وإجراء الانتخابات، ويؤجل بناء دولة مؤسساتي قوية، ويجعل المرحلة الانتقالية مفتوحة على الفوضى .

كيف تغذي المؤسسات الضعيفة الانقسام السياسي؟

- **فراغ السلطة :** يؤدي ضعف المؤسسات إلى فراغ في هياكل الحكم، مما يفسح المجال لصراعات على السلطة بين نخب غير منضبطة.

- **الاعتماد على الريع والولاءات :** في الدول الريعية، يغذي الاعتماد على الموارد النفطية بدلاً من الضرائب ضعف المشاركة السياسية وتعميق الهشاشة المؤسساتية، مما يغذي الانقسام بدلاً من بناء مؤسسات مستقرة.
- **غياب الشرعية :** يؤدي تشرذم المؤسسات إلى تضارب الشرعيات (سياسية وميدانية)، مما يغذي الانقسام بدلاً من توحيد السلطة(11)

الفصل الثاني- مظاهر وأسباب الانقسام السياسي والمؤسساتي في ليبيا (2015-2025):

تاريخيا بدأ الانقسام السياسي في ليبيا بعد سقوط النظام في 2011، حيث تفاقم الأمر مع تشكيل مجلس النواب في الشرق ،وحكومة الوفاق في الغرب مما أدى إلي حرب أهلية ثانية في (2014 -2022) ،واستمر الاستقطاب حتى 2025، مع تفاقم احكام سيطرة المليشيات على مفاصل الدولة ،والاحتكام إلي استعمال القوة لفرض ارادتها وتحقيق مصالحها ،والحفاظ على نفوذها ؛الأمر الذي جعل من الاشتباكات بين المليشيات سلوك متكرر ومستمر في غياب تام لقدرة الحكومة على السيطرة عليها ،أمنعها ،أو الحد منها ،أو القبض على القائمين عليها ؛ ويعد الانقسام السياسي في ليبيا أحد أبرز التحديات التي تواجه بناء الدولة ،حيث يتجلى وجود سلطتين متوازيتين تتمتع بممارسة السلطة وتملك اسباب القوة في الشرق والغرب ، وتحتكم إلى استعمال القوة بدلا عن التصالح والاتفاق ،مع ازدواجية المؤسسات السيادية مثل مصرف ليبيا المركزي ،كل ذلك عزز من من تضارب القرارات ونشوب الخلافات ، والاقتتال من أجل احتكار السلطة والحصول على الثروة النفطية التي تمثل المصدر الاساسي لليبيا ؛ ناهيك عن التدخلات الأجنبية الاقليمية والدولية التي تدعم المليشيات وتغذيها من أجل إطالة الأزمة في ليبيا واستمرار الفوضى وتحقيق مصالحهم ،كل ذلك في غياب رؤية وطنية تجمع شمل الاخوة الفرقاء ، وتضع نهاية لحالة الفوضى والانقسام. (12)

المبحث الأول: مراحل الانقسام السياسي والمؤسسي في ليبيا (الحكومات ،البرلمان ،المؤسسات السيادية)

يعتبر الانقسام السياسي والمؤسساتي ثمرة للازمة الليبية التي اندلعت في شكل احتجاجات شعبية ،ثم تحولت بدوافع داخلية وخارجية عربية وغربية إلي صراع داخلي مسلح تطور فيما بعد إلي حرب عالمية شنته الأمم المتحدة لاسقاط النظام القائم في ليبيا ، مما أدى إلى زيادة العنف وعدم الاستقرار في جميع أنحاء البلاد، ومنذ

انتهاء الحرب الأهلية الأولى، اندلعت حرب أهلية ثانية في عام 2014؛ ولا تزال الأزمة مستمرة في ليبيا حتى الآن، وقد أسفرت عن وقوع عشرات الآلاف من الضحايا منذ بداية الاشتباكات في أوائل عام 2011؛ ويمثل الانقسام السياسي والمؤسساتي في مراحله المتعاقبة أحد أبرز التحديات التي واجهت امكانية بناء الدولة الحديثة في ليبيا بعد 2014، حيث تحول الانقسام من حالة خلاف سياسي مؤقت إلي نمط حاكم لإدارة السلطة ، الأمر الذي انتج واقعا معقدا من الازدواجية في المؤسسات ،وتعدد في مراكز القرار ،والقوة ؛ الأمر الذي أثر على قيام دولة قادرة على أداء وظائفها الاساسية ،وترسيخ الشرعية ،والانتقال السياسي؛ وسوف نقوم بتتبع السياق التاريخي لتلك الأزمة بتقسيمها إلى عدة مراحل وفقا للفترة الزمنية للدراسة ،على النحو **الآتي:**

أولا- الاتفاق السياسي (2015- 2021):

في محاولة لإنها الانقسام السياسي تم الوصول إلى توقيع الاتفاق السياسي الليبي في الصخيرات عام 2015، وبعد حالة التصعيد التي لازمت الوضع الأمني مع نهاية عام 2015، بفعل التآكل الداخلي لكل تحالف على خلفية تعدّد الانقسامات حول مخرجات الحوار الليبي برعاية الأمم المتحدة، وكذلك بفعل المخاوف من توطن " داعش" في سرت وسط ليبيا ،حيث انخرطت أطراف الصراع في حوار برعاية أممية، توج في الأخير بتوقيع الأطراف المتنازعة على اتفاق الصخيرات" في 17 ديسمبر 2015، الذي أرسى هيكلا مؤسسيا جديدا تمثل **في:**

* مجلس رئاسي يمارس مهام رئاسة الدولة.
* حكومة الوفاق الوطني والتي تمثل السلطة التنفيذية.
* مجلس النواب الذي يمثل السلطة التشريعية.
* استحداث المجلس الأعلى للدولة كجسم استشاري.

لكن وبالرغم من توقيع هذا الاتفاق إلا أن حالة الانقسام لا تزال تلازم المشهد السياسي في ليبيا، فبحلول يوليو 2017، سيطرت قوات حفتر على بنغازي، وشنت هجوما على مدينة سبها بداية عام 2019، وقد تصاعدت العمليات العسكرية لحفتر إلى أن وصلت إلى العاصمة طرابلس" في أبريل 2019، بهدف انهاء وجود حكومة الوفاق الوطني ؛بالمقابل أطلقت حكومة السراج معركة مضادة أسمتها "بركان الغضب" للدفاع عن العاصمة، لتستمر المعارك ما بين الجانبين في العاصمة ومحيطها.

ومن الأمور التي زادت من تعقيد الأزمة في ليبيا استعانة حفتر بحلفاء إقليميين، فكان الدعم من الإمارات والسعودية ومصر، ليصبحوا فاعلين في الصراع، إضافة إلى الدعم الفرنسي والروسي.

في المقابل، ظهرت تركيا كحليف وداعم لحكومة الوفاق، فتم تفعيل اتفاق أمني بين الطرفين، يمكن تركيا من الانتشار العسكري في مناطق في غرب ليبيا، وبموجبه قدمت حكومة "فايز السراج " المعترف بها دوليا طلبا رسميًا إلى تركيا للحصول على دعم عسكري جوي وبري وبحري لمواجهة قوات حفتر.

بناءًا على هذا عملت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل"، على التواصل مع أبرز الفاعلين الدوليين والإقليميين في الأزمة الليبية، وقامت بدعوتهم لعقد مؤتمر دولي بشأنها ، في إطار ما عرف "بـقمة برلين"، المنعقدة يوم 19 يناير 2020، والتي خرجت بحل بمسارات **ثلاثة : السياسي** و**العسكري** و**الاقتصادي**، وتعتبر الدعوة إلى وقف دائم لإطلاق النار، ومطالبة الدول المعنية بالامتناع عن التدخل في النزاع المسلح، والرصد البحري والجوي والإقليمي لأي خروق لكسر حظر توريد السلاح، من أهم البنود التي تم الاتفاق عليها، إلا أنه لم تمض فترة طويلة على صدور بيان مؤتمر برلين، حتى جاء رد قوات حفتر عليه بخرق وقف إطلاق النار.(13)

ثانيا- تأسيس حكومة الوفاق الوطني 2015-2021:

بعد سنوات من الصراع الدائر منذ 2014، بين مجلس النواب في طبرق ،والمؤتمر الوطني العام في طرابلس ،تم أبرام الاتفاق السياسي الليبي في ديسمبر 2015 بالصخيرات في المغرب برعاية الأمم المتحدة بهدف إنهاء الحرب الأهلية الثانية في ليبيا.

بدأت الجهود لإصلاح الانقسام السياسي في ليبيا ،وإنها حالة الحرب في ليبيا في 15 يناير 2015، حيث وافقت قوات الكرامة على وقف اطلاق النار مع عملية فجر ليبيا ،كما وافقت حكومة طبرق على المحادثات مع حكومة فجر ليبيا المدعومة من المؤتمر الوطني العام؛ لكن العديد من الاعضاء الرئيسين في فجر ليبيا ،وحكومة المؤتمر الوطني لم يحضروا المحادثات المقررة في جنيف خلال النصف الأول من عام 2015، وقد سهلت الأمم المتحدة المحادثات بين الفصائل المتنازعة لصياغة خطط لحكومة الوحدة التي من شأنها إنهاء الحرب الأهلية ؛لكن تلك المقترحات قوبلت بمقاومة من جميع الفصائل مع رفض المسودة الرابعة من قبل مجلس النواب الليبي.

بعد محادثات متواصلة خلال الفترة المتبقية من 2015 تم توقيع إتفاق سلام بين الفصيلين المتصارعين في ديسمبر في الصخيرات ،وأنشأت الاتفاقية **المجلس**

الرئاسي ، المجلس الأعلى للدولة ،**حكومة الوفاق الوطني** ؛وبالرغم من دعم الفريقين للاتفاق فقد كان للفصيلين ايضا أعضاء لم يدعموا الصفقة ،وبالتالي كانت هناك مخاوف من عدم إمتثال المليشيات المسلحة جيدا للصفقة.

بعد موافقة الأمم المتحدة ،ومجلس الأمن تم الاعتراف بحكومة الوفاق الوطني على الفور من قبل المجتمع الدولي كحكومة شرعية في ليبيا.

عقدت حكومة الوفاق اجتماعها الأول في تونس في 8 يناير 2016، وتم ترشيح الوزراء لجميع المناصب بحلول فبراير ،وحصلوا على تصويت الثقة من مجلس النواب في 12 مارس 2016، وفي 30 مارس نقلت حكومة الوفاق الوطني مجلسها الرئاسي إلى طرابلس بالرغم من التهديدات التي صدرت عن الجماعات المتشددة في المدينة ؛ وقد انطلقت أعمال المجلس من قاعدة بحرية في مدينة طرابلس.(14)

ثالثا- مرحلة الانقسام المؤسسي وتأسيس حكومة الوحدة (2021-2023)

حكومة الوحدة الوطنية (2021) :

تشكلت حكومة الوحدة الوطنية لتكون حكومة موحدة بعد حوارات جنيف، بقيادة عبد الحميد الدبيبة، ومقرها طرابلس ،حيث أعلنت الأمم المتحدة في 13 نوفمبر 2020، أن المندوبين الليبيين المجتمعين في تونس توصلوا إلى اتفاق على إجراء انتخابات عامة في 24 ديسمبر 2021. وفي الخامس من فبراير 2021، انتخب المشاركون في الحوار الليبي خلال اجتماعات في جنيف برعاية الأمم المتحدة عبد الحميد محمد الدبيبه رئيسًا للحكومة الانتقالية، إلى جانب مجلس رئاسي مكون من ثلاثة أعضاء، وفي 22 سبتمبر من نفس العام جمَّد خليفة حفتر مهامه العسكرية استعدادا للانتخابات الرئاسية، وفي الرابع من أكتوبر، اعتمد البرلمان الموجود في الشرق برئاسة عقيلة صالح القانون الذي ينظم الانتخابات التشريعية.

اعترض المجلس الأعلى للدولة، وهو بمثابة هيئة ثانية في البرلمان ومقره طرابلس، على هذا القانون والقانون الصادر في 9 سبتمبر، وبعدها عدل البرلمان مواعيد التصويت على أن تجرى الانتخابات الرئاسية في 24 ديسمبر والانتخابات التشريعية بعد ذلك بشهر ،إرجاء الانتخابات الرئاسية.

في 22 ديسمبر اقترحت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا تأجيل الانتخابات الرئاسية شهرا بعد إعلان لجنة متابعة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في مجلس النواب الليبي "استحالة" إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها في 24 ديسمبر، وفي 27 ديسمبر رفضت اللجنة تحديد موعد جديد للانتخابات الرئاسية، بينما

في 17 يناير 2022 دعا صالح إلى تشكيل حكومة جديدة في طرابلس معتبرا أن ولاية الحكومة الحالية انتهت مع إرجاء الانتخابات. (15)

وفي الثامن من فبراير جدد دبيبه التأكيد على أنه لن يسلّم السلطة إلا إلى حكومة منبثقة عن الانتخابات، وفي العاشر من فبراير اختار مجلس النواب الليبي المنعقد في طبرق، وزير الداخلية السابق فتحي باشا غا رئيساً جديدا للحكومة خلفاً لعبد الحميد دبيبه في جلسة تصويت مثيرة للجدل.

لقد كانت مرحلة انبثاق حكومة الوحدة الوطنية الليبية محاولة لتوحيد السلطة في ليبيا بعد سنوات من الانقسام، تجسدت في تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة عبد الحميد الدبيبه في مارس 2021، بهدف توحيد مؤسسات الدولة، الإشراف على المرحلة الانتقالية، والتحضير لانتخابات عامة، لكنها واجهت تحديات كبيرة بسبب الخلافات السياسية واستمرار الانقسام المؤسسي، خاصة بعد تعثر الانتخابات المقررة في ديسمبر 2021 .

الأسباب الكامنة وراء انبثاق حكومة الوحدة الوطنية:

* **إنهاء الانقسام السياسي :**توحيد حكومتين متنافستين (حكومة الوفاق الوطني بطرابلس والحكومة المؤقتة ببنغازي).

* **تحقيق الاستقرار :**إنهاء الفوضى والصراعات المسلحة التي استمرت منذ 2011.

* **تطلعات المجتمع الدولي :**رغبة المجتمع الدولي في التوصل إلى تسوية سياسية شاملة .

أبرز المراحل التي مر بها انبثاق حكومة الوحدة الوطنية:

1- ملتقى الحوار السياسي الليبي (في جنيف :(اختار الملتقى عبد الحميد الدبيبة رئيساً للوزراء في 5 فبراير 2021.

2- منح الثقة :نالت الحكومة ثقة تاريخية من مجلس النواب في 10 مارس 2021، وتسلمت مهامها في عملية انتقال سلسة.

3- توحيد المؤسسات :بدأت الحكومة الجديدة محاولات دمج المؤسسات وإلغاء قرارات الحكومات السابقة لتصريف الأعمال.

4-الهدف: الانتخابات :كانت المهمة الرئيسية هي الإشراف على المرحلة الانتقالية حتى إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في ديسمبر 2021 .

التحديات التي واجهت حكومة الوحدة الوطنية بعد الانبثاق:

* **تعثر الانتخابات :**فشلت الانتخابات في 2021 بسبب الخلافات حول القوانين الانتخابية وأهلية المرشحين.

* **استمرار الانقسام :**ظلت هناك خلافات حول شرعية الحكومة واستمرار ولايتها، مما أدى إلى تشكيل حكومات موازية (مثل حكومة فتحي باشاغا في 2022)
* **تحديات أمنية واقتصادية :**استمرار سيطرة الجماعات المسلحة، وحصار النفط، وتدخلات الأطراف الخارجية .
* **انقسام المصرف المركزي وديوان المحاسبة :**استمرار وجود مؤسسات متوازية في الشرق والغرب، مع محاولات لتوحيدها .

باختصار، مثلت مرحلة انبثاق حكومة الوحدة الوطنية أملًا في توحيد ليبيا، لكنها واجهت تحديات كبرى أدت إلى استمرار الانقسام السياسي، رغم الجهود المبذولة لتوحيد المؤسسات وتشكيل سلطة تنفيذية واحدة .

رابعا- مرحلة تعميق الانقسام (2023-2025):

* **حكومتان جديدتان :**بعد فشل الانتخابات، برزت حكومة فتحي باشاغة (لاحقاً أسامة حماد)، منافسة لحكومة الدبيبة.(16)

*** اشتباكات طرابلس (2023، 2025):**

تصاعد الصراع المسلح في العاصمة الليبية طرابلس بين المليشيات المتصارعة على السلطة والمكاسب المادية ،خاصة بعد اغتيال قائد جهاز دعم الاستقرار وعدد من رفاقه في مايو 2025، خلال اجتماع عقد لتهدئة التوترات ،وتسوية الاوضاع بين الفصائل المسلحة في معسكر التكبالي ؛ إلا أن حراس لواء المشاة 444 ،وهو فصيل منافس تبادلوا أطلاق النار مع قائد جهاز دعم الاستقرار ومرافقيه خارج مكان الاجتماع ؛ ثم قام لواء 444، وحلفائه بالهجوم على مكاتب جهاز دعم الاستقرار في طرابلس ،واستولوا على ممتلكاتهم واعتقلوا العشرات منهم .

وفي 14 مايو ،اندلعت اشتباكات عنيفة في أماكن سكنية بما في ذلك رأس حسن وشارع الجرابة ومسجد السقا ،وسيطر لواء المشاة 444، على ميناء طرابلس ومقر مكافحة الهجرة غير الشرعية ،وأحرق شبان منزل رئيس حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس.

وقد وقعت اشتباكات عنيفة وإطلاق نار في أماكن متعددة في طرابلس، مع وجود عشرات المركبات التي تحمل مقاتلي الميليشيات في الشوارع. وأظهرت مقاطع فيديو قوافل عسكرية من القوة المشتركة في مصراتة ،ووحدات من الزنتان الموالية لوزير الداخلية تتجه نحو طرابلس ؛ حيث تم تعليق الرحلات الجوية في مطار معيتيقة الدولي، وألغيت المدارس وخلت الأحياء ، من ساكينيها.

وقد كانت الاشتباكات شديدة بشكل خاص في حيي أبو سليم وصلاح الدين. بعد أن تعرض جيش الأمن الوطني لأضرار جسيمة على يد لواء المشاة 444.

في 13 مايو اندلع المزيد من القتال بين قوات الردع الخاصة التابعة للردع ولواء المشاة 444، بالإضافة إلي انضمام مجموعات ميليشيات من مدينة الزاوية المجاورة إلى القتال دعمًا لقوات الردع الخاصة حيث وقعت معارك ضارية قرب سجن الجديدة، مما أدى إلي فرار النزلاء خلال المعارك ، وكانت السلطات قد أعلنت وقف إطلاق نار في 14 مايو، على الرغم من استمرار سماع دوي إطلاق النار في غرب طرابلس.

وبعد أن هدأت حدة القتال، اندلعت احتجاجات في حي سوق الجمعة الخاضع لسيطرة قوة الردع الخاصة، حيث عبّر أكثر من 500 شخص عن استيائهم من حكومة الدبيبة ، قُتل أحد أفراد الأمن التابع لحكومة الوحدة الوطنية خلال الاحتجاجات، عندما حاول المتظاهرون اقتحام مكتبه؛ و في 19 مايو، شكلت بعثة الأم

المتحدة في ليبيا ، والمجلس الرئاسي الليبي "لجنة هدنة" برئاسة محمد الحداد، رئيس الأركان العامة للجيش الليبي، للإشراف على وقف إطلاق نار.(17)

لمبحث الثاني - أسباب ومظاهر الانقسام المؤثرة في تعميق الانقسام السياسي في ليبيا.

أولا – الأسباب:

يشكل الانقسام السياسي أحد أبرز الإشكاليات البنيوية التي رافقت مسار التحول السياسي في ليبيا منذ 2011، حيث لم تتمكن الدولة من الانتقال إلي نموذج مستقر للحكم قائم التوافق والمؤسسات الموحدة ؛ وقد تعمق هذا الانقسام بفعل تفاعل مجموعة معقدة من العوامل مما أدى انتاج حالة مستدامة من الازدواجية في السلطة والشرعية ،وتكمن خطورة هذه الظاهرة في كونها لم تعد تمثل مجرد أزمة عابرة ،بل تحولت إلي نمط حكم مشوه يعيق بناء الدولة ،ويضعف فاعلية المؤسسات ،وكرس حالة عدم الاستقرار المزمن؛ وقد شهدت ليبيا خلال الفترة الممتدة من 2023- 2025، مرحلة دقيقة اتسمت بتعقد المشهد السياسي الدولي ،وتحول الانقسام من حالة انتقالية مؤقتة إلي بنية شبه مستقرة لإدارة الصراع على السلطة ؛فعلى الرغم من تراجع حدة المواجهات العسكرية المفتوحة مقارنة بالسنوات السابقة فإن مظاهر الانقسام السياسي والمؤسساتي ظلت قائمة ،بل ازدادت ترسخا بفعل تعثر المسار الدستوري ،واستمرار ازدواجية السلطة.

يمكن تصنيف الأسباب التي أسهمت في استفحال حالة الانقسام في ليبيا على النحو **التالي:**

* سياسية.
* مؤسساتية.
* أمنية.
* قانونية .
* اقتصادية.
* اجتماعية.
* العامل الخارجي:

أولا - العوامل السياسية : مثلت أزمة الشرعية أحدى أبرز سمات المرحلة الممتدة بين 2023 و2025، حيث استمر وجود أكثر من فريق يدعي أمتلاك الشرعية السياسية والقانونية في ظل غياب انتخابات عامة منذ 2021، وقد أدى هذا الوضع إلي فقدان حالة القبول الشعبي للمؤسسات القائمة ،وتحول الشرعية من مفهوم دستوري قائم على الإرادة الشعبية إلي أداة للصراع السياسي ،فقد أسهم تمسك الأطراف المتنافسة بمواقعها في إدامة الانقسام عبر توظيف تفسيرات قانونية متباينة لتبرير الاستمرار في ممارسة السلطة دون تفويض انتخابي مباشر,بالاضافة إلي استمرار الخلافات بين الأجسام التشريعية حول القاعدة الدستورية المنظمة للانتخابات ،ولا سيما ما يتعلق بطبيعة النظام السياسي ،وصلاحيات رئيس الدولة ،وشروط الترشيح ؛وقد أدى هذا الخلاف إلي تعطيل الاستحقاقات الانتخابية ،وتحويل المسار الدستوري من مدخل للحل إلي عامل من عوامل تعميق الأزمة ؛ كما أسهم الاستخدام الانتقائي للنصوص الدستورية المؤقتة في إضعاف مبدأ سيادة القانون ،وإفراغ العملية السياسية من مضمونها التمثيلي؛ وقد اتسمت المقاربات السياسية خلال هذه المرحلة بطابعها البرغماتية القائم على إدارة التوازنات بدل معالجتها جذريا فقد جرى الاعتماد على سياسة احتواء التوتر دون تفكيك أسبابه البنيوية ،وهو ما أدى إلي إعادة إنتاج الانقسام في صور جديدة ؛بالإضافة إلي ترسيخ منطق تقاسم النفوذ بين النخب السياسية على حساب بناء مؤسسات موحدة قادرة على العمل باستقلالية.

ثانيا- الانقسام المؤسساتي والإداري:

* **ازدواجية السلطة التنفيذية وتضارب الاختصاصات ؛** حيث استمر خلال الفترة الممتدة من 2023 -2025، وجود سلطات تنفيذية متوازية تمارس اختصاصات متداخلة ما أسفر عن تضارب في القرارات والسيادة العامة ،وقد انعكس الوضع سلبا

على كفاءة الأداء الحكومي ،وأضعف القدرة على تنفيذ برامج موحدة ،كما أدى إلي إرباك الإدارة العامة وتعميق فقدان الثقة في مؤسسات الدولة.

* **الانقسام داخل المؤسسات السيادية والرقابية** ؛ بالرغم من محاولات التوحيد الجزئي للمؤسسات ،ظل الخلل البنيوي قائما داخل عدد من المؤسسات السيادية والرقابية سواء من حيث القيادة أو آليات اتخاذ القرار ،وقد أسهم هذا الانقسام في تعطيل أدوار الرقابة والمساءلة ،وفتح المجال أمام ممارسات الفساد وسوء استخدام الموارد العامة ،الأمر الذي فاقم أزمة الحكم وعمق الانقسام السياسي(18).

*** تسييس الإدارة العامة وإضعاف الحياد الوظيفي.**

تميزت المرحلة محل الدراسة بتوسيع ظاهرة تسييس الوظيفة العامة من خلال التعيينات القائمة على الولاءات السياسية أو الجهوية بدلا من معايير الكفاءة ، الأمر الذي أدى إلي تقويض مبدأ الحياد الإداري ،وتحويل المؤسسات إلي أدوات ضمن الصراع السياسي ما أضعف فعاليتها وكرس الانقسام داخل الجهاز البيروقراطي نفسه.

ثالثا ـ البعد الأمني وتأثيره على تعميق الانقسام:

* استمرار الانقسام الأمني رغم تراجع المواجهات ، حيث تميزت الفترة الممتدة من 2023 – 2025، بانخفاض نسبي في حدة الاشتباكات العسكرية الكبرى إلا ان هذا الاستقرار ظل هشا ،وقائما على توازنات غير رسمية ، فوجود مليشيات مسلحة متعددة الولاءات تمتلك القوة ،وتحتفظ بقدرتها على التأثير السياسي والعسكري ،جعل من السلاح عامل ضغط دائم في المعادلة السياسية.

* غياب مشروع موحد لبناء المؤسسة العسكرية ، لم تشهد مرحلة الدراسة تقدما حقيقيا نحو توحيد المؤسسة العسكرية على أسس مهنية ووطنية ،بل استمر الإنقسام البنيوي بين مراكز النفوذ العسكرية الأمر الذي أدى إلي اضعاف احتكار الدولة لاستخدام القوة ،وربط المسار السياسي بتوازنات أمنية متقلبة.

رابعا ـ العامل الاقتصادي :

شهدت الفترة محل الدراسة استمرار الصراع حول إدارة الموارد النفطية والمالية ،حيث ظل التحكم في عائدات النفط أحد أهم أدوات النفوذ السياسي ،كما ساهم الانقسام في السياسات المالية والإنفاق العام في تعميق أزمة الثقة بين المؤسسات ،وأضعف القدرة على تنفيذ سياسات تنموية موحدة ،كما برز خلال المرحلة الاستخدام السياسي للموارد العامة كوسيلة لشراء الذمم ،وتثبيت الولاءات ،الأمر الذي عزز منطق الريع السياسي وأضعف أسس الحكم الرشيد.

خامسا ـ البعد الاجتماعي:

شهدت المرحلة المستهدفة بالدراسة انتشار خطاب التخوين والاستقطاب الحاد عبر وسائل الاعلام ومنصات التواصل الاجتماعي ،الأمر الذي أسهم في تعميق الانقسامات المجتمعية ،وتقويض فرص بناء توافق وطني جامع ؛كما تراجع دور المجتمع المدني كفاعل وسيط نتيجة القيود السياسية والانقسام العام.

سادسا- التدخلات الخارجية:

لقد استمر الحضور الإقليمي والدولي خلال الفترة محل الدراسة كعامل مؤثر في توجيه مسار الأزمة الليبية ؛حيث استمر دعم الأطراف المتنافسة بطرق مباشرة وغير مباشرة ،الأمر الذي حد من فرص التوصل إلي تسوية داخلية خالصة ،كما أدت التدخلات الخارجية إلي تعدد المسارات الدولية ،والرؤى المتباينة للحل في إرباك العملية السياسية وتحويل ليبيا إلي ساحة لتقاطع المصالح الخارجية وهو ما عمق الانقسام بدل احتوائه(19).

ثانيا- المظاهر:

تجلت مظاهر الانقسام السياسي والمؤسساتي في ليبيا ، في الفترة (2023-2025)، في ازدواجية السلطة (حكومتان متنافستان)، والتداخل بين المؤسسات الرسمية والتشكيلات المسلحة (الميليشيات)، واستمرار الصراعات الأمنية (اشتباكات طرابلس 2024 و 2025)، والتحكم في المؤسسات الاقتصادية (مصرف ليبيا المركزي)، والتعقيد الخارجي (تدخلات دولية)، مما أدى لعرقلة الانتخابات وتعميق الأزمة رغم الجهود الرامية إلي توحيد الدولة الهشة ووجود هدنات مؤقتة .

لقد شهدت ليبيا خلال الفترة المحددة للدراسة حالة من الجمود السياسي نتيجة فشل المسارات الانتخابية المتعاقبة ،وعدم التوصل إلي توافق دستوري شامل ما أدى إلي استمرار الأجسام القائمة رغن انتهاء مدتها القانونية والسياسية ،ناهيك على ازدواجية السلطة المتمثلة في وجود أكثر من مركز شرعي ،أو فعلي لممارسة السلطة داخل الدولة الواحدة بحيث تتنازع هذه المراكز الاختصاصات الدستورية والتنفيذية والتشريعية ،دون وجود مرجعية قانونية قادرة على حسم النزاع ،وتعد هذه الظاهرة من أبرز مظاهر الانقسام السياسي والمؤسساتي ،حيث تتحول السلطة من كونها أداة لتنظيم المجال العام إلي أداة صراع وتنافس ؛ ولا تقتصر ازدواجية السلطة في ليبيا على وجود حكومتين فقط ،بل تمتد لتشمل ازدواجا في المؤسسات التشريعية والرقابية

والمالية والأمنية بما يعكس خللا بنيويا عميقا في بناء الدولة تكرست بصورة واضحة خلال الفترة 2023 – 2025، وقد تجلت مظاهر الازدواجية في السلطة التنفيذية ،والتشريعية ، والمؤسسات السيادية والرقابية على النحو **التالي.**

1- مظاهر ازدواجية السلطة التنفيذية:

استمرت ليبيا خلال الفترة المحددة للدراسة تحت حكومتين متنافستين على النحو التالي:

* حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبدالحميد دبيبة ،ومقرها طرابلس ،المعترف بها دوليا ،والمستمرة في أداء مهامها بالرغم من إنتها ولايتها القانونية.

* الحكومة المكلفة من مجلس النواب برئاسة أسامة حماد ، التي تمارس مهامها من بنغازي وسرت ،والمدعومة من القيادة العامة في الشرق.

لقد أدى هذا الازدواج في السلطة التنفيذية إلي تضارب القرارات التنفيذية ،وتعدد السياسات الاقتصادية ،والمالية ،بالإضافة إلي حلة الشلل في تنفيذ المشاريع الوطنية ،وغياب الرؤية الموحدة لإدارة الموارد السيادية.(20)

2- مظاهر ازدواجية السلطة التشريعية.

يعتبر مجلس النواب الجهة التشريعية المنتخبة في البلاد ؛إلا ان دوره خلال الفترة المحددة للدراسة اتسم بعدة إشكاليات على النحو **التالي :**

* نتيجة للانقسام السياسي ،وعدم توفر النصاب القانوني في كثير من الأحوال ؛أتسم دور مجلس النواب بضعف التمثيل السياسي الفعلي.

* نتيجة لوجود المجلس الأعلى للدولة ككيان استشاري وسياسي موازي ؛تحول عمليا إلي طرف تشريعي منافس خاصة في ملفات القوانين الانتخابية والمناصب السيادية.

* غياب التوافق بين مجلس النواب ،والمجلس الأعلى للدولة حول القاعدة الدستورية ؛ عطل مسار العملية الإنتخابية بشكل كامل .

وبالتالي نتيجة الوضع القائم نشأت ازدواجية تشريعية غير منصوص عليها دستوريا ،باتت مفروضة سياسيا ساهمت في تعميق الانقسام ، وإطالة أمد المرحلة الانتقالية.

3- مظاهر ازدواجية المؤسسات السيادية والرقابية.

تعتبر حالة الانقسام في المؤسسات السيادية من أخطر نتائج الانقسام السياسي وازدواجية السلطة ؛ ويمكن حصرها في **الأتي:**

أولا: المصرف المركزي. يعد المصرف المركزي من أهم المؤسسات السيادية الدولة الليبية لما يضطلع به من وظائف حيوية تتمثل في إدارة السيادة النقدية ،وتنظيم القطاع

المصرفي ،والحفاظ على الاستقرار المالي ،وإدارة الاحتياطات الأجنبية ،والإشراف على الموارد العامة ،ويجب ان يتمتع المصرف المركزي بالاستقلالية المؤسسية والفنية ، وان يعمل بعيدا عن الصراعات السياسية ،لما لذلك من أثر مباشر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي .

لم يكن الانقسام في حالة المصرف المركزي شكليا ،بل أثر على جوهر القرار المالي حيث التضارب في إدارة الإنفاق بين حكومتي الشرق والغرب ، وغياب الميزانية الموحدة المعتمدة من السلطة التشريعية المتفق عليها والمنتخبة من الشعب ،بالإضافة إلي الصرف وفق ترتيبات استثنائية مؤقتة ،وضعف الشفافية في إدارة النقد الأجنبي والاعتمادات.(21)

لقد كان لحالة الازدواجية في المصرف المركزي أثر عميق على الاقتصاد والاستقرار ، وقد أفرزت مجموعة من الأثار السلبية العميقة على النحو **التالي:**

* إضعاف السياسة النقدية وعدم قدرة المؤسسة المصرفية على كبح التضخم بشكل فعال.
* تآكل الثقة في النظام المصرفي لدى المواطنين والقطاع العام.
* تعميق الانقسام المؤسساتي بين الشرق والغرب.
* استمرار الانفاق غير المنضبط خارج إطار الموازنة العامة.
* تعطيل مشاريع الإصلاح المالي والمصرفي.
* زيادة اعتماد الدولة على الحلول المؤقتة بدل الإصلاحات الهيكلية.
* استخدام المصرف المركزي كأداة في الصراع السياسي ، ولم يعد مؤسسة فنية محايدة.

ان ازدواجية المصرف المركزي تمثل انعكاسا مباشرا لأزمة الشرعية السياسية في ليبيا ،وليست مجرد خلل إداري أو فني ؛ فغياب الدستور الدائم ، واستمرار الانقسام بين الحكومتين في الشرق والغرب ،وتعدد مراكز القرار والنفوذ كلها عوامل جعلت من عملية توحيد المصرف المركزي عملية سياسية لا يمكن تحقيقها دون تسوية شاملة تعيد بناء السلطة على أسس دستورية واضحة.

ثانيا- ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية:

تُعدّ الأجهزة الرقابية من الركائز الأساسية لمنظومة الحوكمة الرشيدة، إذ تضطلع بدور محوري في حماية المال العام وضمان الالتزام بالقانون وتعزيز الشفافية والمساءلة؛ غير أن هذه الوظيفة في السياق الليبي تعرّضت لتآكل تدريجي نتيجة الانقسام السياسي والمؤسساتي، الذي انتقل من مستوى السلطات العليا إلى داخل

المؤسسات الرقابية نفسها، وعلى رأسها ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية؛ وسنقوم بعرض لمظاهر الازدواجية في المؤسسات الرقابية على النحو **التالي:**

أولا ـ مظاهر ازدواجية المؤسسات الرقابية:

1- ازدواج القيادة والمرجعية القانونية:

مثّل ازدواج القيادة والمرجعية القانونية داخل الأجهزة الرقابية أحد أخطر مظاهر الانقسام المؤسسي، إذ يفقد الجهاز وحدته التنظيمية واستقلاله الوظيفي، ويؤدي إلى تضارب القرارات وتعطّل تنفيذ المهام الرقابية، بما ينعكس سلبًا على فعالية مكافحة الفساد وترسيخ مبدأ المساءلة، ويحوّل الرقابة من أداة لضبط الأداء العام إلى ساحة للصراع السياسي ؛ فقد شهد كل من ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية تعددًا في قرارات التعيين الصادرة عن سلطات متنافسة، ما أدى إلى وجود قيادات متوازية تدّعي الشرعية القانونية. وأسفر ذلك عن تضارب في الصلاحيات الإدارية، وتعدد في التوجيهات الصادرة للفروع، وارتباك في الهيكل التنظيمي الوظيفي.

2- انقسام الممارسة الرقابية:

ان انقسام الممارسة الرقابية في جهاز الرقابة الإدارية يُجسد انتقال الانقسام السياسي إلى قلب المنظومة الرقابية، حيث لم يعد الخلاف مقتصرًا على مستوى القيادة، بل امتد إلى الإجراءات اليومية للتفتيش والمتابعة، وهو ما أفقد الجهاز حياده الوظيفي وأضعف قدرته على أداء دوره في حماية المال العام وضمان الانضباط الإداري، الأمر الذي انعكس سلبًا على مسار الإصلاح المؤسسي والاستقرار الداخلي

فقد نتج عن ازدواج القيادة وجود مسارين رقابيين متوازيين، لكل منهما تقاريره ومخاطباته للسلطة التنفيذية، دون وجود آلية إلزامية لتوحيد النتائج أو الاعتراف المتبادل، ما أفقد الرقابة صفة الشمولية والحياد(22).

3- تسييس إجراءات الرقابة:

تسييس إجراءات الرقابة يعني إخضاع أجهزة وأساليب الرقابة (المالية أو الإدارية أو القضائية) لتأثيرات واعتبارات سياسية، بحيث لا تُمارَس الرقابة وفق معايير مهنية وقانونية محايدة، بل تُستخدم كأداة لخدمة أطراف أو صراعات سياسية ، كما يعني إخضاع الوظيفة الرقابية لتدخلات وضغوط سياسية تؤثر في أولوياتها وقراراتها، بما يحولها من آلية قانونية لضمان النزاهة وحسن الأداء إلى أداة ضمن أدوات الصراع السياسي، الأمر الذي يضعف فعاليتها المؤسسية ويقوض مبدأ الحياد الإداري.؛ حيث تعد الرقابة الإدارية والمالية إحدى الركائز الأساسية لضمان حسن سير المرافق العامة، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة. غير أن هذه الوظيفة تفقد مضمونها

المؤسسي عندما تخضع لتدخلات سياسية تؤثر في مسارها ونتائجها. ويُقصد بتسييس إجراءات الرقابة إخضاع النشاط الرقابي لاعتبارات غير مهنية، ناتجة عن ضغوط أو توجيهات صادرة عن سلطات أو قوى سياسية، بما يؤدي إلى توجيه أدوات الرقابة لخدمة أهداف تتجاوز الإطار القانوني والوظيفي المحدد لها.

وفي هذا السياق، لا يتمثل التسييس فقط في التدخل المباشر في عمل الأجهزة الرقابية، بل يمتد ليشمل التحكم في أولويات التفتيش، وتوقيت فتح الملفات، وآليات نشر التقارير، فضلًا عن التأثير في التعيينات القيادية داخل هذه المؤسسات. وبذلك تتحول الرقابة من آلية تصحيح وضبط مؤسسي إلى وسيلة ضغط أو مساومة سياسية ضمن بيئة تتسم بعدم الاستقرار والتنافس على الشرعية.

لقد تحولت بعض إجراءات الإيقاف والتحقيق وإحالة الملفات إلى أدوات للصراع السياسي، حيث تُفعّل ضد خصوم سياسيين وتُعطّل في مواجهة أطراف حليفة، الأمر الذي أضعف مبدأ المساواة أمام القانون.

4- ضعف التنسيق مع السلطة القضائية:

تقوم المنظومة الوطنية لمكافحة الفساد على تكامل وظيفي بين الأجهزة الرقابية والسلطة القضائية، حيث تتولى الأولى مهام الكشف عن المخالفات وجمع البيانات الأولية، بينما تختص الثانية بإجراءات التحقيق والمساءلة وإصدار الأحكام. ويُعد هذا التكامل شرطًا جوهريًا لتحويل الرقابة من نشاط إداري توثيقي إلى أداة فعالة للردع القانوني وتحقيق العدالة المؤسسية.

وعندما يغيب هذا التنسيق، تتحول التقارير الرقابية إلى وثائق إدارية محدودة الأثر، لا تُفضي بالضرورة إلى محاسبة قانونية، الأمر الذي يضعف الثقة في جدوى الرقابة ويشجع على تكرار المخالفات.

لا يقتصر أثر ضعف التنسيق على المجال الإداري، بل يمتد إلى المجال الأمني والاجتماعي. فالإفلات من العقاب في قضايا المال العام وتجاوزات السلطة يسهم في تغذية مشاعر الظلم وفقدان الثقة في الدولة، ما يعزز من لجوء الفاعلين المحليين إلى آليات غير رسمية لحماية المصالح وتسوية النزاعات.

كما يؤدي ضعف الردع القانوني إلى توسع شبكات الفساد التي ترتبط أحيانًا بجهات مسلحة أو بنفوذ سياسي، الأمر الذي يُسهم في إدامة حالة الهشاشة الأمنية ويُقوّض فرص الاستقرار طويل الأمد.

لقد أدى التشكيك في شرعية القيادات الرقابية إلى تراجع فعالية الإحالات إلى النيابة العامة، وعدم تنفيذ أوامر الضبط أو التحقيق في كثير من القضايا، مما ساهم في اتساع فجوة الإفلات من العقاب.

تؤكد الدراسة أن ازدواجية المؤسسات الرقابية في ليبيا ليست نتيجة خلل تنظيمي داخلي، بل هي انعكاس مباشر لأزمة الشرعية والانقسام السياسي العام، وقد أدى هذا الواقع إلى إضعاف منظومة الحوكمة وتعطيل مبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون، مما جعل مكافحة الفساد مسألة شكلية أكثر منها عملية مؤسسية فاعلة، وعليه، فإن أي إصلاح حقيقي لمنظومة الرقابة يظل مرهونًا بتحقيق تسوية سياسية شاملة تُنهي ازدواج السلطة وتعيد توحيد المؤسسات السيادية والرقابية.

إن الاستقرار الداخلي هو نتاجًا مباشرًا لفعالية مؤسسات الدولة وقدرتها على فرض سيادة القانون وضمان الاستخدام الرشيد للموارد العامة، وفي هذا السياق، تمثل الأجهزة الرقابية أحد الأعمدة الأساسية لضبط الأداء الحكومي ومنع الانحرافات المالية والإدارية. غير أن الانقسام الذي أصاب هذه المؤسسات في ليبيا منذ 2014 أسهم في إضعاف وظيفتها الرقابية ؛الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على مستويات الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي.(23)

الفصل الثالث ـ أثر الانقسام السياسي والمؤسساتي على بناء الدولة الليبية:

إن عملية بناء الدولة عملية معقدة تتطلب حدًا أدنى من الاستقرار السياسي، ووحدة المرجعيات الدستورية، وتماسك المؤسسات العامة، بما يضمن انتظام الوظائف السيادية والخدمية في إطار من الشرعية والفعالية؛ غير أن الحالة الليبية منذ عام 2014 شهدت مسارًا متعثرًا لبناء الدولة نتيجة تصاعد الانقسام السياسي وتحوّله إلى انقسام مؤسساتي شامل طال السلطتين التنفيذية والتشريعية، وامتد إلى الأجهزة السيادية والرقابية والمالية، الأمر الذي أفرز واقعًا تتعدد فيه مراكز القرار وتتنازع فيه الشرعيات.

وقد أسهم هذا الانقسام في إضعاف قدرة الدولة على احتكار أدوات الحكم والإدارة، الأمر الذي أدى إلى تآكل مبدأ وحدة السلطة العامة، وهو ما انعكس سلبًا على التخطيط للسياسات العامة وتنفيذها، وعلى انتظام تقديم الخدمات الأساسية، فضلًا عن تعقيد مسارات الإصلاح الإداري والاقتصادي. كما أفرزت الازدواجية المؤسسية بيئة تنظيمية مشوشة تتضارب فيها الاختصاصات وتتراجع فيها المساءلة، ما أتاح هامشًا واسعًا لتنامي الفساد وتسييس الوظائف العامة.

وعلى المستوى المجتمعي، أسهم غياب الدولة الموحدة في تراجع الثقة بين المواطن والمؤسسات، وتعزيز الولاءات الجزئية على حساب الانتماء الوطني، وهو ما غذّى بدوره أنماطًا من الحكم المحلي غير الرسمي، وأعاد إنتاج شبكات النفوذ المسلحة والاقتصادية كبدائل وظيفية عن الدولة. وبذلك لم يعد الانقسام مجرد ظاهرة سياسية ظرفية، بل تحول إلى بنية مؤثرة في أنماط التفاعل الاجتماعي والاقتصادي، ومعيقة لإعادة بناء العقد الاجتماعي.

وعليه، فإن دراسة أثر الانقسام السياسي والمؤسساتي على مسار بناء الدولة الليبية تكتسب أهمية تحليلية بالغة، ليس فقط لفهم تعثر الانتقال السياسي، بل أيضًا لتفسير اختلال الأداء المؤسسي وضعف الاستقرار الداخلي. كما تتيح هذه الدراسة الكشف عن العلاقة التبادلية بين الانقسام وتدهور الحوكمة، بما يسهم في بلورة مقاربات أكثر واقعية لمعالجة جذور الأزمة، والانتقال من إدارة الانقسام إلى تفكيكه ضمن مشروع وطني لإعادة بناء الدولة على أسس قانونية ومؤسسية موحدة.(24)

المبحث الأول - أثر الانقسام السياسي على الأداء المؤسسي والأمني والشرعية السياسية:

إن الانقسام السياسي يفتت الأداء المؤسسي عبر إضعاف القرار وتضاربه، ويعطل الأمن بسبب تضارب الولاءات وتسييس القطاعات الأمنية، ويقوض الشرعية السياسية عبر تشرذم السلطة، مما يؤدي إلى ارتهان للخارج، تراجع السياسة الخارجية، تجميد العلاقات، واستقطاب الكفاءات، كما في الحالة الليبية التي تظهر تعميق الأزمة وغياب الاستقرار؛ ويُعد الانقسام السياسي من أخطر التحديات التي تواجه الدول الخارجة من النزاعات، إذ يؤدي إلى تفكك مركز القرار وتعدد مرجعيات السلطة، بما يقوض وحدة السياسات العامة ويعطل بناء المؤسسات. وفي الحالة الليبية، لم يظل الانقسام محصورًا في مستوى التنافس بين النخب، بل تحوّل إلى بنية حاكمة للنظام السياسي، انعكست آثارها على مختلف مستويات الأداء الحكومي والأمني، وأعادت تشكيل مفهوم الشرعية السياسية في اتجاهات متنازعة.

أولا- أثر الانقسام على الأداء المؤسسي: يمكن حصر اثار الانقسام السياسي على الآداء المؤسسي على النحو التالي:-

* تضارب القرار :يؤدي الانقسام إلى ازدواجية وصعوبة في اتخاذ القرارات، مما يعطل عمل مؤسسات الدولة الأساسية.

* الانكفاء الداخلي :انشغال المؤسسات بالصراعات الداخلية يقلل من فعاليتها في بناء سياسة خارجية قوية ومستقرة.

* تسييس المؤسسات :يتم استقطاب الكفاءات بناءً على الولاءات بدلاً من الكفاءة، مما يضعف المؤسسات ويقلل من تمثيلها الفعال (مثل الدبلوماسية)
* هشاشة البنية :في الدول الريعية، يفاقم الانقسام هشاشة المؤسسات ويجعلها عرضة للانهيار، حسب دراسات عن دول مثل ليبيا.

لقد أفضى الانقسام السياسي إلى ازدواجية واضحة في الهياكل التنفيذية والتشريعية، وهو ما نتج عنه تضارب في القرارات، وتكرار في الاختصاصات، وضعف في التنسيق بين المؤسسات. كما أدت حالة عدم الاستقرار في القيادة الإدارية إلى غياب الاستمرارية في السياسات العامة، وتراجع قدرة الأجهزة الحكومية على التخطيط طويل المدى وتنفيذ البرامج التنموية.

فضلاً عن ذلك، أضعف الانقسام منظومة الرقابة والمساءلة نتيجة تسييس الأجهزة الرقابية وتعدد المرجعيات القانونية، ما ساهم في انتشار الفساد الإداري والمالي، وأدى إلى تراجع الكفاءة الوظيفية، وهجرة الكفاءات، وتآكل المعايير المهنية داخل الجهاز الإداري للدولة.(25)

ثانيا- أثر الانقسام على الأداء الأمني:

في المجال الأمني، أدى الانقسام السياسي إلى تفتيت المؤسسات الأمنية والعسكرية، وتحولها إلى كيانات متعددة الولاءات، بعضها يرتبط بالسلطات السياسية المتنافسة، وبعضها الآخر يعمل ضمن شبكات نفوذ محلية. وقد ترتب على ذلك غياب العقيدة الأمنية الوطنية الموحدة، وتضارب في أوامر القيادة والسيطرة، وضعف في القدرة على ضبط الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب.

كما أسهم هذا الوضع في عسكرة المجال العام، وتزايد دور الفاعلين المسلحين في إدارة الشأن المحلي، الأمر الذي حدّ من قدرة الدولة على فرض سيادة القانون، وكرّس نمطًا من الأمن الهش القائم على التوازنات المؤقتة بدل المؤسسات الدائمة.

ثالثا - أثر الانقسام على الشرعية السياسية:

* **تآكل الشرعية :** الانقسام يضعف شرعية السلطة في نظر المواطنين، خاصة مع غياب التوافق وتضارب مصالح القوى السياسية.
* **الارتهان الخارجي :** يضطر كل طرف من أطراف الانقسام إلى اللجوء لقوى خارجية، مما يجعل الدولة ساحة للصراعات الدولية ويقلل من سيادتها واستقلال قرارها.
* **تجميد العلاقات الخارجية :** تردد الدول والمنظمات في التعامل مع أطراف متنازعة يؤدي إلى جمود وتعطيل المصالح الوطنية.

لقد أعاد الانقسام السياسي في ليبيا تشكيل مفهوم الشرعية من كونه قائمًا على التوافق الدستوري والانتخابي إلى شرعيات متنافسة تستند إلى الأمر الواقع أو الدعم الخارجي أو السيطرة الميدانية. وقد أدى ذلك إلى تآكل الشرعية القانونية للمؤسسات، مقابل صعود شرعيات بديلة قائمة على القوة أو الخطاب الثوري أو التمثيل المناطقي.

وأدى هذا التعدد في مصادر الشرعية إلى إضعاف الامتثال الطوعي لقرارات الدولة، وتراجع الثقة في العملية السياسية، وازدياد العزوف عن المشاركة في المسارات الانتخابية والحوارية، ما يعمّق حلقة مفرغة بين ضعف الشرعية واستمرار الانقسام.(26)

المبحث الثاني - أثر الانقسام السياسي على الاستقرار وآفاق بناء الدولة:

شهدت ليبيا منذ عام 2014 حالة متواصلة من الانقسام السياسي والمؤسساتي، مما أثر على قدرة الدولة على ممارسة وظائفها السيادية وضمان الاستقرار، يهدف هذا المبحث إلى دراسة أثر الانقسام السياسي على الاستقرار وآفاق بناء الدولة، مع التركيز على أبعاده المؤسسية والسياسية والاجتماعية..

حيث شكل الانقسام السياسي في الدول الانتقالية أحد أهم العوامل التي تعرقل بناء الدولة وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي. وفي ليبيا، فقد أدى الانقسام بين مراكز السلطة المتنافسة إلى ضعف التنسيق بين المؤسسات، وتعدد المرجعيات القانونية، وتراجع فعالية الأجهزة التنفيذية والتشريعية.

وقد انعكس هذا الواقع على أداء الدولة في مجالات الأمن والخدمات العامة والاقتصاد، وأدى إلى فقدان الثقة في المؤسسات، ما جعل الاستقرار السياسي هشًا؛ وتشير الأدبيات حول بناء الدولة إلى أن وجود سلطة سياسية موحدة وشرعية يمثل شرطًا أساسيًا لتحقيق الاستقرار وتعزيز الأداء المؤسسي ،وفي المقابل تؤكد دراسات الدولة الهشة أن الانقسام السياسي يؤدي إلى تفتت السيادة، وتعدد مراكز القرار، وضعف القدرة على فرض القانون وإدارة الموارد العامة.

كما تشير الدراسات إلى أن ضعف المؤسسات وانعدام التنسيق بين السلطات يعمق حالة عدم الاستقرار ويقلل من فرص النجاح لأي عملية انتقال سياسي. (27)

لقد أدى الانقسام السياسي إلى تعدد مراكز القرار وتشابك السلطات التنفيذية والتشريعية، وهو ما أضعف قدرة الدولة على تنفيذ السياسات العامة وإدارة الموارد، ونتيجة لذلك، باتت المؤسسات غير قادرة على فرض القانون أو متابعة تنفيذ برامج التنمية، مما ساهم في تراجع الأداء المؤسسي.

ويظهر هذا التأثير بوضوح في الازدواجية في القرارات الحكومية، وتعطيل

التشريعات، وضعف التنسيق بين الأجهزة المختلفة، ما يعكس هشاشة البنية المؤسسية للدولة.

كما أدى الانقسام السياسي إلى ضعف القيادة الموحدة للأجهزة الأمنية والعسكرية، وتعدد الولاءات للكتل السياسية، مما ساهم في استمرار التشكيلات المسلحة غير الرسمية وضعف السيطرة على السلاح. ونتيجة لذلك، أصبح الأمن مرتبطًا بالتوازنات السياسية والمصالح الفئوية أكثر من كونه سياسة دولة، مما زاد من هشاشة الاستقرار وأدى إلى تفشي الجريمة وتهديد الاستقرار الاجتماعي.

كما أدى ضعف التنسيق المؤسسي إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك البطالة وضعف الخدمات العامة، مما خلق بيئة اجتماعية قابلة للاضطراب.

إن الانقسام السياسي كان السبب الرئيسي في تآكل الثقة بين المواطن والدولة، حيث تصبح المؤسسات مرهونة بالصراعات السياسية، ولا تتمكن من أداء وظائفها بشكل عادل وشفاف، وقد أدي هذا الوضع إلى ضعف الشرعية السياسية، وارتفاع معدلات الاستقطاب الاجتماعي، وانخفاض المشاركة السياسية، بما يزيد من صعوبة تحقيق الاستقرار ويحد من فرص نجاح مشاريع بناء الدولة.

تظل آفاق بناء الدولة في ليبيا مرتبطة بمدى قدرة الأطراف السياسية على التوصل إلى تسوية شاملة، وإعادة توحيد المؤسسات وإرساء إطار قانوني موحد حيث تشير الأدبيات إلى أن تجاوز الانقسام السياسي يشكل شرطًا أساسيًا لتعزيز الشرعية، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، وضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فالدولة لا يمكن أن تنجح دون معالجة جذور الانقسام السياسي، سواء عبر تسوية سياسية توافقية، أو إصلاح المؤسسات لتعزيز استقلاليتها وكفاءتها، وهو ما يمهد الطريق لتحقيق استقرار مؤسسي مستدام.

يتضح من التحليل أن الانقسام السياسي في ليبيا يشكل عائقًا رئيسيًا أمام الاستقرار وبناء الدولة؛ فهو يضعف مؤسسات الدولة، ويحد من شرعيتها، ويخلق بيئة هشّة للسيطرة على الأمن والموارد، ومن ثم، فإن آفاق بناء الدولة في ليبيا مرتبطة بشكل مباشر بقدرة الأطراف السياسية على تجاوز الانقسام، وإعادة توحيد المؤسسات، وضمان استقلاليتها، بما يعزز القدرة على إدارة الموارد العامة وتحقيق الاستقرار المؤسسي والاجتماعي والاقتصادي.(28)

النتائج والتوصيات:

أولا- النتائج:

* لقد عرفت ليبيا بعد سقوط النظام في 2011، تحولات سياسية وامنية عميقة أدخلت البلاد في مسار معقد أتسم بضعف المؤسسات وانقسامها.
* إن الانقسامات التي حدثت في 2011، إلي تعدد الرؤى ،وتباين وجهات النظر ،وتقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.
* إن توقيع الإتفاق السياسي في 2015، كانت نتائجه عكسية؛ فبدلا من إنهاء الصراع وتوحيد المؤسسات ،أسهم في ترسيخه والصراع من أجله.
* شهدت ليبيا في الفترة ما بين 2015-2025، حالة غير مسبوقة من الانقسام السياسي والمؤسساتي.
* لقد تمثل الانقسام السياسي ،والمؤسساتي في ليبيا في تعدد الحكومات، وانقسام السلطة التشريعية، وازدواجية المؤسسات السيادية (الجيش، المصرف المركزي، المؤسسات الرقابية).
* إن الانقسام السياسي في ليبيا يشكل عائقا رئيسيا أمام الاستقرار وبناء الدولة.
*إن الانقسام السياسي يضعف مؤسسات الدولة ويحد من شرعيتها.
* إن الانقسام السياسي يخلق بيئة هشة للسيطرة على الأمن والموارد.
* أدى الانقسام السياسي إلى ازدواجية في الشرعية والقيادة داخل المؤسسات، خاصة الرقابية والأمنية، ما أضعف فاعلية القرار التنفيذي.
* ساهم تسييس الأجهزة الرقابية في تقويض دورها المهني وتحويلها إلى أدوات تصفية حسابات سياسية بين السلطات المتنافسة.
* نتج عن ضعف التنسيق بين السلطتين التنفيذية والقضائية تعطّل آليات المحاسبة وتفشي الإفلات من العقاب.
* انعكس الانقسام المؤسسي سلبًا على تقديم الخدمات العامة والاستقرار الأمني والاقتصادي.
* تراجع مستوى الثقة المجتمعية في الدولة ومؤسساتها، ما عزز من دور الفاعلين المسلحين والولاءات غير الرسمية.
*غياب استراتيجية وطنية موحدة للإصلاح المؤسسي ساهم في إدامة حالة الهشاشة وعدم الاستقرار

ثانيا - التوصيات:

* من أجل بناء ليبيا التي يحلم بها المواطن الليبي ،لابد ان يتجاوز الأطراف المتصارعة مصالحهم ورغباتهم واهوائهم الشخصية ، لصالح مصلحة الوطن والمواطن.
* إن ضمان استقلالية المؤسسات هو الأمر الذي يعزز القدرة على إدارة الموارد العامة ،وتحقيق الاستقرار المؤسسي والاجتماعي والاقتصادي.
* إن أفاق بناء الدولة في ليبيا مرتبطة بمدى قدرة الأطراف السياسية على التوصل إلي تسوية شاملة.
* إن تجاوز الانقسام السياسي شرطا أساسيا لتعزيز الشرعية، وإعادة بناء مؤسسات الدولة.
* إن الدولة لا يمكن ان تنجح دون معالجة جذور الانقسام السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
*ضرورة توحيد المؤسسات السيادية والرقابية على أساس مهني وقانوني بعيدًا عن المحاصصة السياسية.
* تحييد الأجهزة الرقابية والقضائية عن الصراع السياسي وضمان استقلالها المالي والإداري.
*إطلاق برنامج وطني شامل لإصلاح القطاع الأمني وربطه بإصلاح إداري ومؤسسي متكامل.
*تعزيز الإطار القانوني المنظم للعلاقة بين السلطات بما يمنع تضارب الاختصاصات وتعدد المرجعيات.
*دعم مسار المصالحة الوطنية باعتباره شرطًا مكمّلًا لتوحيد المؤسسات وبناء الثقة المجتمعية.
*إشراك المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية في تقييم السياسات العامة ومراقبة الأداء المؤسسي.

بيان تضارب المصالـــح:
يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

الهوامش:

1- merrson,Donaled,integration and instability,patterbs of Africanpolitical development, amarcan political scie nees review, NO3,septemper 1972.p 206

2- حسين أحمد دخيل، أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد 2003، مجلة أهل البيت، العدد 18

3- مفهوم الانقسام السياسي والمؤسساتي google .com/searsh?q

4- عبدالجليل مصطفى، بناء الدولة في المجتمعات المنقسمة، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية، 2016

5- بشارة عزمي، الدولة العربية: إشكالية التكوين والانقسام، الدوحة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2017

6- ناصر عبدالله عون ، تحليل مقار لأثر بنية النظام السياسي في تحقيق الاستقرار المؤسسي بالدولة الريعية، دراسة حالة دول الخليج وليبيا، المجلة الليبية للدراسات الاكاديمية، 2025، ص9

7- linz, juan,& stepan,Alfred (1996)

8- North, Douglass,wallis,john:weingast, Barry(2009)

9- تقرير بعثة الأمم المتحدة كدعم لليبيا، مجلس الأمن، سبتمبر 2014، ص 21 انظر.ansmil.unmission.org/ar

10- ولغرام لاغار، دراسات عالمية: تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، 2014، العدد 120،ص 62.

11- كيف يكون الانقسام السياسي سببا في الانقسام المؤسساتي google.com/searsh?q

12- United Nations Development programmer (UNDP),(2023)

13- أسماء رسولي، إشكالية بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الاجنبية، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، المجلد 6، العدد (1)، 2021

14- حكومة الوفاق الوطني ar.wikipedig.org/wiki

15-سناء السعيد حسن، اشراط بناء الدولة في ليبيا 2011-2022، إشراف د. محمد نور ،كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بن سويف ،مصر ،المركز الديمقراطي العربي،ص 6،7

16- مرحلة انبثاق حكومة الوحدة الوطنية -17google.com/search?q

اشتباكات طرابلس ar.wikiped.a.org/wiki/2025

18- عمر سالم دينار، اثار الانقسام السياسي وتداعياته على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا ،المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة سبها، العدد الخاص،2025.

19- أحمد حمام، تأثير التدخلات الخارجية على مستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، 14(2)،2023

20- العبيدي، ضعف منظومة الحوكمة والرقابة في ظل الانقسام السياسي الليبي، مجلة دراسات قانونية وسياسية، 12(2)،2023

21- بوشوشة، الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية،6(2)،2022
22- السنوسي، دور الاجهزة الرقابية في مكافحة الفساد في ليبيا، تحديات الاستقلال والفعالية ،مجلة الشريعة القانونية،38(3)،2024.
23- ساسي، صنع السياسة الخارجية في ليبيا، أثر الانقسامات والتدخلات ،مجلة شروس للدراسات الانسانية،5(1)،2023.
24- بن عامر، الانقسام المؤسساتي في ليبيا: مظاهره وانعكاساته على بناء الدولة، مجلة المستقبل العربي، 529، 2023.
25- الورفلي، الانقسام الأمني وتأثيره على الاستقرار السياسي في ليبيا، مجلة الأمن الاقليمي، 6(1)،2024
26- رمضان سعيد عبدالهادي، تداعيات الانقسام السياسي على الأمن القومي الليبي (2014-20249، المجلة الليبية للدراسات الاكاديمية المعاصرة، 8(1)، 2025
27- المنفي، (2024)، دور الاعلام في تعميق الانقسام السياسي في ليبيا، مجلة الاعلام والاتصال، 9(2)، 101-123
28- بن عامر، إشكالية بناء الدولة في ليبيا في ظل الانقسام السياسي، مجلة المستقبل العربي، 49-66،2023